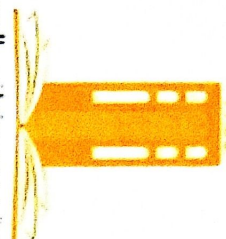


1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر-

كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

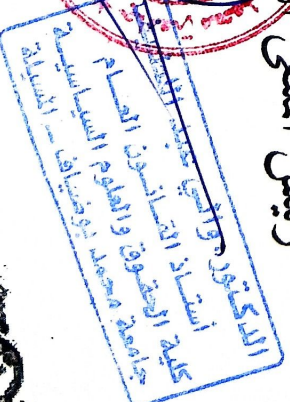
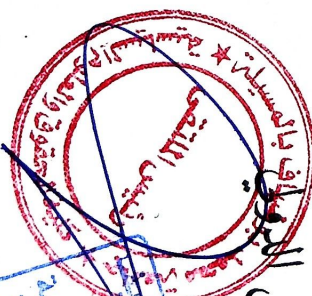
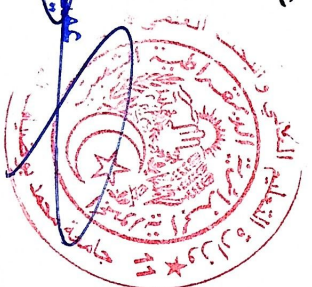
يشهد السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيس الملتقى الدولي بأن د/ نواذري فريدة

قد شارك(ت) في فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول "الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد

بين أولوية مكافحة وضرة الوقاية" المنعقد يومي: 26-27 فيفري 2020 بقسم الحقوق

بمداخلة بعنوان: "المسؤولية الجزائية للشركات التجارية عن جرائم الفساد في التشريع الجزائري "

رئيس الملتقى الدولي
عميد الكلية



حمزة خضري

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

برنامج المؤتمر الدولي الرابع حول :

الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد

بين أولوية مكافحة وضرة الوقاية

يومي : 26-27 فيفري 2020.

الرئيس الشرفي للملتقى الدولي السيد مدير جامعة محمد بوضياف

الأستاذ الدكتور : كمال بداري

المشرف العام على الملتقى عميد كلية الحقوق

والعلوم السياسية

الدكتور خضري حمزة

رئيس الملتقى : الدكتور والي عبد اللطيف

مدير الملتقى : الدكتور نجلط فواز

رئيسة اللجنة العلمية: الدكتورة ضريفي نادية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Université Mohammed Bouafia - Mascara

قاعة Z 02 من 09:00 إلى 10:30

الجلسة السادسة برئاسة الدكتور: مقدم ياسين

د/ مولود قارة	جامعة المسيلة	دور الصيرفة الالكترونية في مكافحة الفساد
د/ علي عبد الله	جامعة الجزائر 3	الدور الوقائي للمراقب المالي في حماية المال العام
ط/د قانة حسين		
د/ بوعزة هداية	جامعة وهران 2	رقابة المراقب المالي للصفقات العمومية كآلية لحماية المال العام
د/ عطوي خالد	جامعة المسيلة	دراسة استدلالية في اتفاقية مكافحة الفساد حول مدى اختصاص الدول
ط/د فراحتية أكرم	جامعة المدية	في مكافحة جرائم الفساد في الجزائر
ط/د كمال بوسكرة	جامعة بسكرة	الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد في الجزائر
د/ كريمة محروقي	جامعة قسنطينة 1	التصريح بالامتلاكات المالية لمكافحة ظاهرة الفساد
د/ نواورية محمد	جامعة قالمة	مساهمة القانون رقم 01-06 في قمع جرائم الفساد
ط/د عماري جوييدة	جامعة المسيلة	جريمة الاختلاس في القطاع المصرفي
د/ زغبة طلال	جامعة المسيلة	برامج الإصلاح في الجزائر بين ضرورات مكافحة الفساد المالي والإداري
د/ صلاح محمد	م ج تسمسيلات	ومتطلبات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية
د/ بوفاتح أحمد	جامعة الأغواط	تجريم المحاباة في مجال الصفقات
أ/ بلحسن حسام الدين لحسن		
ط.د/ بوعناية كمال	جامعة الجزائر 1	التدابير الوقائية العامة لمواجهة ظاهرة الفساد
ط.د/ حبيباني بثينة		
د/ اللحياني ليلي	المركز الجامعي تيبازة	دور سلطة ضبط الصفقات العمومية في مكافحة الفساد
ط.د/ سعداوي يسمينة	جامعة المدية	
ط.د/ بودريالة مليه	جامعة تيارت	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كآلية مستعددة في ظل قانون الفساد 01-06 بين النصوص والواقع
د/ مقدود مسعودة	جامعة بسكرة	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في القانون 01-06
ط.د/ عبد الوهاب شرقي	جامعة سطيف 2	نزاهة إبرام الصفقات العمومية بين الاستعجال ما قبل التعاقد والدعوى
ط.د/ أسماء سعدي	جامعة الشلف	الجزائرية
د/ فروحات السعيد	جامعة غرداية	مكافحة الفساد في القانون الجزائري إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفقد لآليات إنفاذه
ط.د/ بدراني أحمد		
د/ خوادجية سميرة حنان	جامعة قسنطينة 1	مكافحة الفساد : السور نموذجاً - دراسة مقارنة مع الجزائر -
ط.د/ بن لقريشي مصطفى	جامعة المسيلة	دراسة تحليلية لدلول ظاهرة الفساد الإداري
ط.د/ شرمات سيد علي	جامعة المسيلة	التصريح بالامتلاكات كآلية للوقاية من الفساد
د/ غربي عزوز	جامعة المسيلة	التنمية ومعضلة الفساد في الجزائر:
د/ زريق نفيسة		قراءة في الشروط المؤسسية لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية
ط.د/ دهيمي نجاة	جامعة أدرار	المسؤولية الجزائرية للشركات التجارية عن جرائم الفساد في التشريع الجزائري
د/ توادري فريدة	جامعة المسيلة	
ط.د/ سميرة سعيد	جامعة المسيلة	مكافحة الفساد في التشريع الجزائري
ط.د/ وسمر محمود	جامعة قسنطينة 1	آليات معالجة الفساد من منظور إسلامي
ط.د/ فلاك مراد	جامعة أم البواقي	دور المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري
مناقشة عامة		

ملخص المداخلة:

لقد حدد المشرع الجزائري الشخص المعنوي الذي يكون محل متابعة جزائية، وتم حصره في الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص، والتي تعتبر الشركات التجارية أهمها، إذ يمكن أن ترتكب هذه الأخيرة جرائم فساد تشكل اعتداء على المصلحة العامة للبلاد، فالبنوك مثلا التي تملك وتسير معظم المال العام هي في الأصل شركات مساهمة، لذلك وجب الحد من الخطورة الإجرامية لها من خلال ضبط أحكام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية.

من ناحية أخرى نجد أن نطاق جرائم الشركات التجارية توسع، حيث أصبحت نصوص قانون العقوبات غير كافية، فهي لم تستوعب شتى القواعد التي بمقدورها تأمين الحماية اللازمة للمال العام، وكذا تأمين الحماية لنشاط الشركة من التصرفات غير المشروعة، لذلك تبنى المشرع الجزائري مساءلة الشركات التجارية جزائيا في قوانين خاصة أهمها قانون مكافحة الفساد.

Summary:

The Algerian legislator has identified a person who is a subject of criminal follow-up, and has been confined to the moral persons subject to private law, the most important of which are commercial companies, as the latter may commit corruption offenses that are an attack on the public interest of the country. Therefore, it must be limited by the control of the provisions of criminal liability of commercial companies.